مدنية
لا عسكرية

rachad.org

أوت 2020

الافتتاحية

على أبواب إحياء الذكرى السنوية الرابعة والستون لانعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، والذي تمخضت عنه مجموعة من القرارات المُهمة على رأسها أولوية السياسي على العسكري ارتئينا أن نخصص هذا العدد للعلاقات العسكرية المدنية والذي تعتبره حركة رشاد منذ تأسيسها جوهر المعضلة السياسية الجزائرية المستمرة. نشر اللائحة السياسية حول تمدين الدولة والتحكم الديمقراطي في القوات المسلحة وإصلاح الاستخبارات، التي اعتمدتها الحركة في مؤتمرها الوطني المنعقد بتاريخ 26 ديسمبر 2015. والتي جاءت فيها أهم النقاط المبدئية والعملية التي ينبغي مراعاتها والسير عليها من أجل تحقيق المطلب الأساسي للحراك الشعبي منذ انطلاقه بـ 22 فبراير 2019.

وفي سياق آخر تشهد الساحة السياسية بالجزائر خلال الآونة الأخيرة، لغطاً كبيراً حول موضوع الأيديولوجية داخل الحراك الشعبي، تقوده أطرافٌ تسعى إلى ضرب الوحدة الشعبية للحراك وتحييده عن مطالبه الحقيقة وتلغيمه بالصراعات الداخلية. تركز الهجمات بشكل كثيف ومركز ومنسق نحو حركة رشاد في مواقع إعلامية جزائرية عربية وفرنسية في محاولة لتخوين أعضائها وشيطنتها، وذلك من أجل جرّ الحركة إلى صراعات تقوض الحراك وتخدم اجندة نظام العصابة المستجد 12/12.

وفي الأخير تجدد رشاد تضامنها مع المواطنين المتضررين من الإدارة الكارثية لحكومة نظام العصابة المستجد لجائحة كورونا، والتي نعتبرها المسؤول المباشر عن ضحايا الوباء وفي مقدمتهم شهداء الوطن من الطواقم الطبية الذين استطعنا رصد أسمائهم وصورهم في هذا العدد. كما يتضمن العدد مجموعة من مساهمات فروع الحركة من مختلف ولايات الوطن من بينها تقرير عن الفايسبوك الجزائري وتحولاته بين الثورة والثورة المضادة.

إدارة ازمة جائحة الكورونا من قبل النظام الجزائري

في هذا المنشور، نود إجراء تحليل أول لإدارة الوباء من قبل النظام الجزائري.

نقوم بهذا العمل كواجب يمليه علينا حرصنا على حرية التعبير في الوقت الذي تمر فيه هذه الأخيرة بأوقات صعبة حيث الكثير من المواطنين مسجونون بتهمة "التشكيك في قدرة النظام على إدارة أزمة الكورونا". إنتقاد النظام حق دستوري وحرية أساسية.

لقد كان للقارة الأفريقية ميزة هائلة ألا وهي الوقت. قبل وصوله إلى أفريقيا والجزائر، كان الوباء قد وطأ الأراضي الآسيوية والأوروبية، التي خاضت معارك مختلفة لمواجهته. كان من الممكن الاستفادة من هذا الوقت (مثل ما فعله جيراننا) لكن أهدر بسبب رداءة السلطة الحاكمة إن لم يكن بإرادة ميتة منها.

ما الذي يمكننا أن نتعلمه من تجربة الدول الأخرى؟ ماذا نتعلم من تايوان أو هونج كونج مثلا؟ هذان البلدان هما من أبطال مكافحة فيروس كورونا حيث لم تتعدى الوفيات حتى الآن سبعة (7) للأول و أربعة (15) للثاني. مع العلم أنهم لم يستفيدوا لا من عامل الوقت ولا من بعد المسافة الجغرافية عن مصدر الوباء (الصين). بل ما الذي يمكن ان نتعلمه من بلد نامي مثل الفيتنام بأكثر من ضعف سكان الجزائر في حين لم يسجل ولا حالة وفاة واحدة حتى الأسبوع الثالث من جويلية.

إن الاستراتيجية التي اتبعتها هاتان الدولتان بسيطة: التحكم في الخروج والدخول من و إلى البلد، إجبارية ارتداء الأقنعة، تعميم الفحص و التشخيص، تتبع الحالات، إحتواء ومعالجة الحالات الإيجابية. هذه الإجراءات سمحت لهم بالسيطرة على الكوفيد19 في أول معركة معه، ومنع أي انتشار للفيروس.

لكن النظام الجزائري فعل عكس ذلك.

إن التحكم في الخروج والدخول من وإلى البلد مرادف لإغلاق الحدود أو تعميم الفحص على القادمين من الخارج. في بداية الوباء شهد الجزائريون العديد من عمليات العودة غير المنضبطة من الصين وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا. كل هذه البلدان كانت بؤراً للوباء. لكن الأسوأ كان إغلاق عبد المجيد تبون للحدود فقط بعد استشارة باريس. وكأن صحة الشعب الجزائري تخضع لمفاوضات دبلوماسية، بل أكثر من ذلك، كأنها خاضعة للسيادية الفرنسية.

الالتزام بارتداء الأقنعة لا يمكن تطبيقه لأن الجزائريين لا يملكون أقنعة اصلا، والأطباء كذلك او عدد قليل منهم. وللتذكر فإن العاملين في قطاع الصحة كانوا قد تعرضوا للضرب المبرح من طرف قوات قمع النظام قبل بضع سنوات. وهم الآن على خط المواجهة الأول دون أي حماية، بدون أدوات وبدون دعم. لم تتمكن المستشفيات من الاعتماد إلا على تضامن المواطنين الذين زودوهم بمعدات وقائية ووجبات غذائية وقبل كل هذا عبروا لهم عن امتنانهم.

في بداية الجائحة بلغت قدرة الفحص في الجزائر، التي تثير الشفقة، 60 اختبارًا يوميًا على مستوى الوطن. لا تعرف النتائج إلا بعد عدة أيام وغالبًا بعد وفاة الحالات. لا نجرؤ على مقارنة هذا الأداء حتى مع البلدان المجاورة ومرة أخرى، يمكننا أن نشكر مبادرات بعض المواطنين التي جعلت من الممكن استيراد معدات للاختبارات السريعة.

الحجر الصحي الذي يتبناه ويطبقه النظام عشوائي لا يستند للمشورة العلمية، ولا حتى المنطق البسيط. فهو لم يتم تعميمه وليس هادفا و غالبًا ما تنتهكه السلطة بنفسها، حيث نظمت مرارًا تجمعات سياسية وشعبية ذات طابع تضامني في الأماكن العامة بتوزيع السميد على المواطنين أو في البلديات لجمع الطلبات لما عرف بمساعدة 10000 دج (1 مليون سنتيم) والتي تبين بعد ذلك أنها قفة هزيلة تقدر بـ 1500 دج.

كل هذا أدى إلى نتيجة لا تحتمل التأويل حتى بالنظر للأرقام الرسمية. معدل الوفيات في الجزائر هو الأعلى مقارنة بجيرانها المباشرين حيث هو ضعف معدل المغرب (بالرغم من أن عدد الحالات في المغرب أكبر) وثلاثة أضعاف معدل تونس.

شهداء الوطن
Sacrifice ultime

اللائحة المعتمدة بشأن تمدين الدولة والتحكم الديمقراطي في القوات المسلحة

شهدت الجزائر منذ أكثر من سنة بروز خطاب نابع من أروقة النظام عن مشروع تمدين الدولة، وتزامن ذلك مع عدة إجراءات من قبيل إعادة هيكلة مديرية الاستعلامات والأمن ثم إقالة مديرها. ومن الملاحظ أن معالم مشروع تمدين الدولة لم يُعزّز بحوار مجتمعي يُشرك كلا من الحكومة والمجلس الشعبي الوطني والأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

وتُعتبر مسألة الدولة المدنية والتحكم الديمقراطي في القوات المسلحة، وفي جهاز المخابرات على وجه الخصوص، من أولويات حركة رشاد منذ نشأتها. وقد قامت الحركة في ميثاقها بتشخيص تغوّل العسكري على مؤسسات الدولة المدنية والمجتمع وباقتراح تدابير من شأنها أن تعالج الوضع.

واعتبارًا لسوابق النظام في إفراغ المصطلحات السياسية من محتواها كما فعل بفكرة الديمقراطية ومفهوم المصالحة الوطنية، فإن حركة رشاد تخشى أن يكون تداول خطاب تمدين الدولة ليس إلا مراوغة للالتفاف على هذا المطلب الشعبي، ومحاولة لاستدامة حكم العسكر والمخابرات بثوب جديد، خاصة وأن إعادة هيكلة مديرية الاستعلامات والأمن انتهت إلى انتقال عدد من أقسامها وصلاحياتها إلى قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي.

وإذ تعتبر حركة رشاد أن خطاب تمدين الدولة هو اعتراف ضمني بعسكرة الحياة السياسية في الجزائر منذ استقلالها، فإنها ترى ضرورة أن تنبثق عملية التمدين عن رئيس يستمد شرعيته من انتخابات حرة ونزيهة ويمارس مهامه تحت رقابة مجلس شعبي وطني منتخب فعلًا وسلطة قضائية مستقلة ونزيهة.

وترى حركة رشاد أن أي مشروع لتمدين الدولة يجب بالضرورة أن يسبقه برنامج لإزالة الطابع العسكري للدولة، وبالخصوص حل مديرية الاستعلامات والأمن (انظر الملحق الخاص بإصلاح جهاز المخابرات) وكل ملاحقها المعنية بالتحكّم في مؤسسات الدولة وفي المجتمع، وبفصل الدرك الوطني عن وزارة الدفاع وإلحاقه بوزارة الداخلية، وبتسريح جميع الهيئات شبه العسكرية، مع ضمان إعادة إدماج عناصرها في المؤسسات العسكرية والمدنية بما يتوافق مع حاجيات الدولة.

وتعتبر حركة رشاد أنّ مشروع تمدين الدولة يجب أن يشمل الآتي:

1. وضع تدابير دستورية وقانونية وتنظيمية وإجرائية دقيقة وقوية من أجل التحكّم الديمقراطي في نشاطات الجيش الوطني الشعبي.

وتخصّ هذه التدابير:

ألف- ضمان أن القوة المسلحة للجيش الوطني الشعبي لا توجّه أبدًا ضد الشعب ولا تمارس بدون موافقته؛

باء- منع اختطاف القوة المسلحة للجيش الوطني الشعبي من طرف قادة سياسيين لفرض أنفسهم على منافسيهم السياسيين أو على

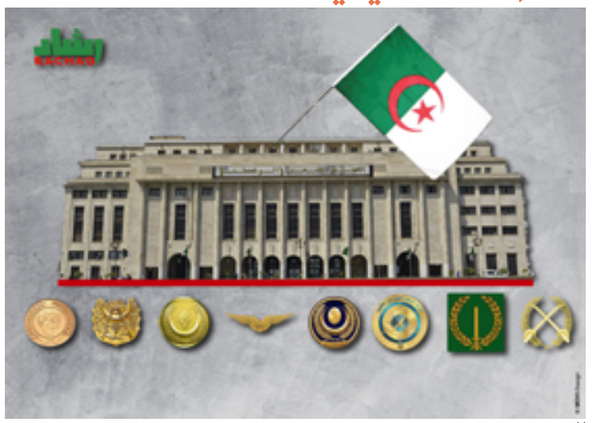

الشعب؛

2. وضع تدابير تشريعية وتنظيمية وإجرائية (التحقيقات وجلسات الاستماع البرلمانية والتقارير والشهادات والاستفسارات والأسئلة والمناقشات والاقتراحات والقرارات) من أجل الرقابة البرلمانية لنشاطات الجيش الوطني الشعبي من طرف المجلس الشعبي الوطني؛
3. وضع إجراءات قانونية للتحكّم القضائي في نشاطات الجيش الوطني الشعبي؛
4. تمدين وزارة الدفاع الوطني.

ولا ترى حركة رشاد بأنّ تمدين وزارة الدفاع الوطني هو استبدال العسكري بالمدني لنفس الوظيفة، وإنما الانتقال التدريجي للجيش إلى مؤسسة مدنية-عسكرية حقيقية، تحت قيادة مدنية من أجل تعزيز الديمقراطية والدفاع الوطني.

وترى حركة رشاد أن الدور السياسي لوزارة الدفاع بإدارة مدنية هو ضمان الارتباط بين الحكومة المنتخبة ديمقراطيا وقادة الجيش، أي التحكم في الجيش وتطويره بما يتماشى مع السياسة الدفاعية للحكومة المدنية، وتفادي تسييسه أو تحزبّه أو تدخّله في العملية السياسية، وإيصال احتياجات الجيش المالية والتشريعية وغيرها إلى الحكومة وكذا ضمان الشفافية والمساءلة للمؤسسة العسكرية أمام المجلس الشعبي الوطني والمجتمع. كما يتعيّن على وزارة الدفاع الوطني في إطار الدولة المدنية القيام بدور التسيير والإدارة الفعالة والشفافة والمستديمة اقتصاديا للإنفاق العسكري، المنسجم مع الأولويات الاقتصادية الوطنية.

ملحق خاص بإصلاح مصالح الاستخبارات

1- التفويض

يجب تحديد تفويض مصالحا لاستخبارات بشكل مقيّد وواضح في قانون مُعلَن يناقش ويعتمد من طرف المجلس الشعبي الوطني.

على التفويض أن يتضمّن الآتي:

ألف- تعريف دقيق وصريح (مع قائمة شاملة) للتهديدات ضد الأمن الوطني. فالمجتمع الجزائري، عبر ممثليه المنتخبين ومنظماته المجتمعية، هو من يُعرّف ما يمثّل تهديدًا، وليس مصالح الاستخبارات؛

باء- تقييد دور مصالح الاستخبارات في البحث والتحليل ونشر المعلومات لمساعدة السلطة التنفيذية وغيرها من المؤسسات الوطنية لحماية الأمن والسكان والممتلكات والحقوق؛

جيم- التأكيد على مسؤولية ومساءلة مصالح الاستخبارات من قِبل الهيئات العمومية للمراقبة والتحكم التي تقوم بانتظام باستعراض الطريقة التي تمارس بها مصالح الاستخبارات تفويضها.

2- الأسس القانونية

مراجعة جميع القوانين التي تعمل بموجبها مصالح الاستخبارات الجزائرية، والاحتفاظ فقط بالقوانين المعلنة التي تتماشى مع الدستور والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

مراجعة كلّ اللوائح التكميلية غير المعلنة وإلغاء جميع تلك التي لا تتفق مع الدستور والمعايير التي تحددها القوانين المعلنة أو تلك التي قد تكون ضارة بحقوق الإنسان.ويحدد القانون الداخلي لمصالح الاستخبارات على وجه الخصوص: أوّلا) تدابير البحث عن المعلومات التي تستخدمها مصالح الاستخبارات؛ ثانيًا) أهداف هذا البحث عندما يكون مسموحًا به؛ ثالثًا) فئات الأشخاص والأنشطة التي يمكن أن تستهدفها هذه التدابير؛رابعًا) مستوى الاشتباه المطلوب الذي يبرّر اللجوء إلى هذه التدابير؛ خامسًا) المدة القصوى لتطبيق هذه التدابير؛سادسًا) إجراءات الترخيص والرقابة على استخدام هذه التدابير.

3- الهيكلة والحجم

لا تزال مديرية الاستعلامات والأمن، وهي مصلحة استخبارات عسكرية تابعة للجيش، تُبقي على التقليد الاستعماري للتهدئة الداخلية حينما تتجسّس وتقمع الجزائريين المدنيين. ويجب أن تختفي هذه الهيئة ذات التاريخ المخزي، ليحلّ محلّها:

ألف) مصلحة استخبارات عسكرية تقتصر على البحث عن المعلومات وتحليلها في ما يخصّ التهديدات ضد الجيش الوطني الشعبي، والتي يتم إرسالها إلى قيادة الجيش وإلى السلطة التنفيذية، وعلى حماية نظم المعلومات والاتصالات الحساسة المرتبطة بالدفاع الوطني؛

باء) مصلحة استخبارات مدنية، تبحث وتحلّل وتنشر المعلومات لمساعدة السلطة التنفيذية وغيرها من المؤسسات الوطنية لحماية الأمن والسكان والممتلكات والحقوق.

تُمنَع مصلحة الاستخبارات العسكرية من جمع المعلومات عن الجزائريين المدنيين وعن الموضوعات التي لا ترتبط بشكل صارم بالدفاع الوطني. ولتفادي أي تدخلّ للقوات المسلّحة في الشؤون المدنية، في حالة ما إذا شكّل أفراد أو جماعات من المدنيين الجزائريين تهديدًا للجيش الوطني الشعبي، فإنه يُطلب من مصلحة الاستخبارات المدنية جمع المعلومات بخصوصهم.

يجب ألا يتجاوز حجم مصلحة الاستخبارات العسكرية ومصلحة الاستخبارات المدنية ما يستدعيه حجم ساكنة الجزائر.

4- الصلاحيات

الصلاحيات والمسؤوليات المحفوظة لمصالح الاستخبارات يجب أن تحُدّد بوضوح وسرد مستفيض في القانون الجزائري. ولن يُسمح باستخدام هذه الصلاحيات إلا إذا كانت الأهداف تتوافق مع الأسباب التي من أجلها تم منحها.

لن يكون لمصلحة الاستخبارات العسكرية أيّ صلاحيات إيقاف أو اعتقال للمدنيين الجزائريين، وينبغي إدراج هذا الحظر بشكل واضح في التشريعات الوطنية.

إذا قرر المجلس الشعبي الوطني إعطاء مصلحة الاستخبارات المدنية صلاحيات الإيقاف والاعتقال- مع أن بعض الديمقراطيات فضّلت الفصل بين النشاط الاستخباراتي ووظيفة إنفاذ القانون-، فيجب أن يكون اللجوء إلى هذه الصلاحيات خاضعًا للمراقبة القضائية في ما يخصّ قانونية الحرمان من الحرية وتوافقه مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتمّ احتجاز الموقوفين مؤقتا في المراكز الرسمية القانونية. ولن يُسمح في أي حال أن تقوم مصلحة الاستخبارات المدنية بإدارة مراكز الاحتجاز الخاصة بها -المعلنة أو السرية- أو استخدام أماكن احتجاز غير معترف بها تديرها أطراف ثالثة.

5- التحكّم

تخضع مصلحة الاستخبارات للتحكّم من طرف عدّة هيئات، حرصًا على الفصل بين سلطات التحكّم:

ألف- سلطة تحكّم داخل المصلحة؛

باء- السلطة التنفيذية؛

جيم- هيئة منبثقة عن المجلس الشعبي الوطني؛

دال- هيئة قضائية.

تستعرض هذه الهيئات التي تتمتّع بكافة صلاحيات تفتيش مراكز ووثائق وأنشطة مصلحة الاستخبارات، بانتظام ما إذا كانت مصلحة الاستخبارات تحترم القوانين الوطنية، خاصة تلك المتعلّقة بحقوق الإنسان، وما إذا كانت تستعمل بشكل صحيح الموارد المالية العمومية المخصصة لممارسة تفويضها.

6- عدم الانحياز

يجب على مصلحة الاستخبارات المدنية أن تبقى محايدة سياسيا وألا تتحرك لصالح جماعة سياسية أو ضد أخرى. وبالمثل، فإنها لا تستخدم صلاحياتها لدعم أو للتمييز ضد مصالح مجموعة جهوية أو لغوية أو أيديولوجية أو اقتصادية.

وتشمل التدابير اللازمة لضمان النزاهة الآتي:

ألف- إخضاع تعيين قادة مصلحة الاستخبارات للتحكّم من طرف الهيئات غير التنفيذية؛

باء- تحديد مدد عهد المدراء في مصلحة الاستخبارات والإشارة الصريحة في عقود التشغيل بأنّ التحيز السياسي أو الجهوي أو اللغوي أو الأيديولوجي يُعتبر سببًا كافيًا للفصل؛

جيم- حظر النضال داخل حزب سياسي أو دعمه أو تقاضي أموال منه، لموظفي مصلحة الاستخبارات، وحظر اختراق أو التدخّل في شؤون المنظمات؛

دال- حظر العمل ضد الأنشطة السياسية القانونية، لا سيما جميع أشكال التعبير والاحتجاج السلمي.

7- إدارة البيانات الشخصية

يجب تحديد أنواع البيانات الشخصية التي يُسمح لمصلحة الاستخبارات جمعها، وذلك بشكل مقيّد وواضح في قانون يمكن الاطلاع عليه. كما يحدّد هذا القانون الشروط التي تحكم استخدامها والكشف عنها والاحتفاظ بها وحذفها.

تقوم هيئة رقابة مستقلة بمراجعة دورية لكيفية إدارة مصلحة الاستخبارات للبيانات الشخصية. وبالإضافة إلى صلاحيات التحقيق والوصول إلى جميع الوثائق، تكون لهذه الهيئة القدرة على الأمر بالكشف عن المعلومات التي تمّ جمعها عن المواطنين المستهدفين، وربما إلى إزالتها.

يمكن للمواطن الوصول إلى البيانات الشخصية التي تمتلكها مصلحة الاستخبارات بشأنه. ويتعيّن على هذه المصلحة تبرير أي قرار بعدم الكشف عن البيانات الشخصية التي يتمّ جمعها أمام هيئة رقابة مستقلة. كما يجب أن تظل حالات رفض الكشف عن البيانات الشخصية استثناءً، ينصّ عليه القانون، وواضحة اللزوم لتفويض مصلحة الاستخبارات.

8- حماية حقوق الإنسان

يجب أن تتمّ أي تدابير تقيّد حقوق الإنسان بموجب قانون يوافق معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويسرد بصراحة وبدقة هذه التدابير ويحدد شروط اللجوء إليها. وتشمل هذه الشروط مبررًا يبرهن بوضوح بأنّ هذه التدابير من شأنها حماية الأمن الوطني كما يعرفه القانون الوطني، وأيضًا إجراءات الترخيص المنصوص عليها في القانون.

يطبّق القانون على موظفي مصلحة الاستخبارات مثلهم مثل أي مواطن،وكلّ موظف يخالف أو يأمر الآخرين بانتهاك الدستور والقوانين الأخرى، يرتكب بذلك جنحة أو جناية.

على موظفي مصلحة الاستخبارات رفض الامتثال للأوامر التي تخرق القوانين الوطنية والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب وضع إجراءات داخلية وهيئة مستقلة مفوّضة للتمكين من الإبلاغ عن المخالفات وحماية الموظفين الذين يرفضون الامتثال للأوامر غير القانونية.

حركة رشاد

26 ديسمبر 2015

مواقع التواصل الاجتماعي بين الثورة والثورة المضادةلإجهاض مساعي التغيير الجذري

تُعتبر مواقع التواصل الاجتماعي منبراً للثورات الشعبية التحررية وعلى رأسها "الفيسبوك" و"التوتير"، إذ برز دورها في اندلاع ثورات واحتجاجات شعبية في عدّة دُول عربيّة للمُطالبة بالإصلاح السياسيّ والقضاء على الفساد وإسقاط أنظمة الحُكم المستبدة. كما لعب الفيسبوك دوراً مُهماً في تشكيل الرأي العام وتحريك الشُّعوب، أين سمح للطاقات الشُبانيّة باستثمار قُدراتها والتنسيق فيما بينها لتحديد مواعيد الخُروج إلى الشارع ورسم المطالب الشعبية الحقيقية وكذا فضح مخططات الأنظمة الحاكمة ومحاولاتها لاختراق وشيطنة تلك الثورات. فبعد أن كانت المواجهة الإعلامية بين الأنظمة المستبدة والثورات الشعبية تدور رحاها بين الإعلام القديم والإعلام الرقمي الجديد المتمثل في مواقع التواصل الاجتماعي، أدركت الحكومات أهمية هذه المواقع فراحت تحاول السيطرة عليها وتوجيه محتواها، عبر شراء أكبر الصفحات الفيسبوكية وغلق الصفحات المؤثرة والناشطة، وحتى اعتقال أو تهديد المشرفين عليها، وكذا خلق جيوش إلكترونية أو ما يسمى "بالذباب الإلكتروني"، الذي ينشر منشورات مُضللة وتعليقات تلعب على الوتر البسيكولوجي للمواطنين في محاولة إلى توجيههم وتسميم أفكارهم وإقناعهم بضرورة بقاء النظام الحاكم وتقديسه.

وهذا ما جعل وسائط التواصل الاجتماعي سلاحاً ذو حدين، وإعلاماً بديلاً يُزاحم الإعلام السمعي البصري والجرائد اليومية في نشر المعلومات والأخبار، حيث لعب الفيسبوك دوراً كبيراً في ثورات الربيع العربي، سواءً بتوعية الشعوب أو في نقل مُجريات الأحداث والأخبار الحقيقية، عكس الإعلام الحكومي الذي كان يعمل على تضليل الرأي العام وفق أجندات ومصالح الأنظمة الاستبدادية.

الحراك ثمرة تراكمات من النضال

رغم الدور الاستراتيجي الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي فإنه لا يمُكن إرجاع حراك الملايين من الشعب الجزائري منذ 22 فبراير 2019 لهذه المواقع وحدها، بل انه كان وليد تراكمات من النضال والاحتقان الشعبي. إلَّا أن الفيسبوك كان المنصة الأولى التي نظمت وسطّرت كيف ومتى وأين تنطلق الشُّعلة الأولى للثورة. فبعد حملات الدَّعوة إلى الخروج في مسيرات شعبيّة سلميّة مُنظمة، أطلقتها حسابات وصفحات كبرى وتداولها النشطاء بقوة، ظهرت بعد ذلك صفحاتٌ فيسبوكية تعمل على شيطنة دعوات الخروج في 22 فبراير 2019. بل واتهمت كل من يخرج إلى الشارع أنّه يخدم مشروع الصهيونية العالمية، وأنَّ هذه الدعوات تحُركها أطرافٌ خارجية تعمل على نشر الفوضى والانفلات الأمني داخل الوطن. إلَّا أنَّ كُل تلك الهجمات الممنهجة باءت بالفشل والخيبة مساء الجُمعة الموعودة، ورسم الشعب الجزائري أجمل صور الاحتجاج السلمي المتحضر بالعالم.

إرهاصات الثورة المضادة

بعد الجمعة الخامسة، بدأت بعضُ الصفحات الكبرى التي كانت تدعم الحراك الشعبي في التراجع والدعوة إلى العودة ليت الطاعة مجدداً، بذريعة شح الفراغ الدستوري وخطورة المرحلة الانتقالية. وتدريجيا انخرطت في دعم خيار النظام في ضرورة الذهاب إلى انتخابات رئاسية. وهكذا أصبحت كلُّ منشوراتها خارجةً عن سياق الحراك ومواجهة العصابة، وذهبت إلى أبعد من ذلك بشيطنة الشخصيات الوطنيّة والأيقونات الحراكيّة وبدأت فعلياً بتطبيق املاءات النظام بمحاولة خلق صراعات داخلية وسط الحراك. وحتى جلُّ الصفحات التي كان مضمونها ترفيهي انضمت إلى الحرب ضد الحراك، كصفحات Algérie forever، راديو طروطوار، حوادث المرور بالجزائر، أنا البسيط، Dz university وغيرها، كلها صفحات تم شراؤُها من طرف النظام بأثمان باهظة جداً خاصة الصفحات المليونيّة مثل صفحة وزارة الفقر والسعادة، Viva l'Algérie 1.2.3، الجزائر سكوب، وهنا الجزائر، إلخ.

والملاحظ في منشورات هذه الصفحات بعد أن استحوذت عليها المخابرات تلك الهجمات الشرسة التي تشنها على الحراك بغرض كسر وحدته كالهجوم على سكان منطقة القبائل ونعتهم بالخيانة والعمالة. كما أن مضامين ومنشورات هذه الصفحات تكاد تكون نسخةً طبق الأصل لبعضها البعض، مما يوحي أن مصدرها واحد.

احتدام المواجهة على الفضاء الأزرق

لم تتوقف المخابرات عند شراء الصفحات الفيسبوكية، بل راحت تفتحُ مراكزاً للذباب الإلكتروني غزت به مواقع التواصل الاجتماعي. إذ يفتحون حسابات ذُبابية يسهل التعرف عليها، حيث تكون حديثة النشأة، لا يضعون صورهم الشخصية بل يختارون لحساباتهم صور حيوانات أو ممثلين أو شخصيات تاريخية. وكثيرا منهم تكاد أوصاف حساباتهم تتطابق، يكرّرون نفس التعليقات، وينسخونها في كلّ منشور على الفيسبوك دون حتى قراءة المواضيع. تتراصفُ تعاليقهم في الثواني الأولى من وضع المنشور على الصفحات والحسابات الواسعة الانتشار والتي فيها أكبر عدد من المتابعين. يتهمّون الشخص المستهدف بتُهم مختلفة أو يشتمونه بأقبح الأوصاف. غالبًا ما يستعملون جُمل وعبارات مختارة بعناية، مهمّتهم واضحة وهي توجيه التعاليق في اتجاه معيّن. وغالبًا ما يتبنّون خطابًا إقصائيًا داعيًا إلى الكراهية والاستفزاز ويستغلون تعاطي بعض المعلّقين مع "غريزة القطيع" وعدم خروجهم عن موضوع تعليقات المتفاعلين.

لقد كان الأثر السلبي لهذه الصفحات والحسابات هداما في مبادرات هيكلة الحراك المتكررة. فكلما اقترح الحراكُ الشعبي شخصيات وطنيّة لتُمثله سواءً داخل الوطن أو خارجه، إلَّا وتعرضت هذه الشخصيّة إلى حملةشرسة من التخوين والتشويه من طرف جيوش الذباب الالكتروني التي تُروّج لمناشير مسيئة لهم، وتضع معلومات ووثائق مزيفة وتنسخها على المئات من الصفحات والمجموعات والتعاليق. ذلك تماما ما حصل مع كريم طابو، مصطفى بوشاشي، المجاهد لخضر بورقعة، والعربي زيتوت وغيرهم. ولعل فضيحة الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية الجزائرية أحسن دليل على أن مراكز الذباب الإلكتروني تُحرَّك من رئاسة الجمهورية. فقد أخطأ مسير صفحة فايسبوك المرادية بتاريخ 16 ماي الفارط عندما نشر منشورا ذبابياً سخيفا يستهزئ بأحد أبرز وجوه المعارضة محمد العربي زيتوت ويصفه بكلام بذيء لا يمت للأخلاق بصلة. ثم حذف المنشور بعد دقيقتين من النشر، ولكنه كان قد تداولته العديد من صفحات الذباب، مما يؤكد أن المُشرف على هذه الصفحات وصفحة رئاسة الجمهورية الرسمية هو نفس المسير. يبدو ان الأمور كانت قد اختلطت عليه ليضع الرئاسة في موقف بائس عكس المستوى الضحل لخدم نظام العصابة المستجد هذا.

ولأن هذه الهجمات الإلكترونية للذُباب غزت مواقع التواصل الاجتماعي، حاولت صفحات الأحرار التصدي إلى هذه الحملات بنشر الوعي ومواجهة الثورة المضادة التي يقودها النظام بكل شراسة. لكن إدارة الفيسبوك "قسم شمال إفريقيا والشرق الأوسط الموجودة في الإمارات" كانت متواطئةً مع النظام الجزائري حيث أغلقت المئات من صفحات الأحرار منها: صفحة الحراكtv، ثلاث صفحات للمناضل السياسي فضيل بومالة، صفحة كريم طابو تمت قرصنتها ثم غلقها، 13 صفحة للمدون والناشط أمير بوخرص "أميرDZ"، صفحة anti chita، المنشار، السلطة للشعب، شبكة أونديراكت الجزائرية، شبكة رصد الجزائرية، هنا الجزائر والمئات من الصفحات الأخرى الداعمة للحراك.

وقد تمَّ حجبُ العديد من المواقع الإلكترونية التي تتناول أخبار ومواضيع عن الحراك أو تدعمه مثل موقع حركة رشاد، وموقع راديو أم، L'Avant Garde، Interlignes ، Maghreb émergent. ناهيك عن إغلاق قناة المغاربية التي كانت تنشر أخبار الحراك على مدار 24 ساعة.

وأمام هذه الممارسات التعسفية قامت الجالية الجزائرية في نوفمبر 2019 وعدة مناسبات أخرى وقفات احتجاجية أمام مكاتب إدارة الفيسبوك في عديد عواصم العالم، مثل لندن، وبروكسل، ومدريد، وباريس، ونيويورك تنديداً بغلق إدارة الفيسبوك لمئات الصفحات المساندة للحراك الشعبي. اتهم المحتجون السلطات الجزائرية بتحريض الرأي العام الدولي ضد الحراك، وفي المقابل عبَّرت الحكومة الجزائريَّة عن انزعاجها من بعض الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي واتهمتها بنشر أخبار مزيفة وتنشيط حملات ضدَّ مؤسسات الدولة.

الحجر الصحي فرصة لقمع نشطاء الفايسبوك

من جهة أخرى استغلَّ النظام الأزمة الصحيَّة التي يمر بها العالم والحجر الصحيّ المفروض على البلاد مُنذ منتصف شهر مارس الفارط والذي تسبب في تعليق مسيرات الحراك الشعبي. إذ راح يُفعّل آليات القمع وتسريع الثورة المضادة من خلال خنق جميع الأصوات المُعارضة عبر اعتقال ومتابعة النُّشطاء الميدانيين، وكذا أصحاب الصفحات والحسابات على الفيسبوك. فقد بلغ عدد الناشطين الذين استدعتهم السلطات والأجهزة الأمنية أكثر من 2000 ناشط حسب ما صرحت به المحامية عائشة زميت، بسبب منشورات على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي. مما جعل النشطاء يطلقون العديد من الوُسوم على موقعي تويتر وفيسبوك أبرزها: #توقفوا عن استدعاء النشطاء، #تروح كورونا زيدو أنتوما، #حراكنا مستمر، #سنعود لحراكنا.

ودائما في إطار استغلال العصابة المستجدة للحجر الصحي، راحت الحكومة تستخدم وسائل قمعية أخرى إلى جانب الذباب والاعتقالات العشوائية، وذلك بالقيام بتعديلات على قانون العقوبات الجديد بتاريخ 19 أفريل الفارط. فقد سن قوانين مطاطة لتكييفها حسب أهواء السلطة والقضاء، على رأسها نبذ خطاب الكراهية والتميز العنصري، وكذا تجريم نشر أخبار كاذبة أو أخبار تمس بأمن الدولة والوحدة الوطنية. وقد اعتُقل العشرات من الناشطين على خلفية هذه القوانين الجائرة وغير الواضحة. بل وأصبحت هذه القوانين تُطبق حتى على من يقوم بفضح أي نوع من التجاوزات الذي يتعرض إليه المواطن، أو بفضح الحالة الصحية الكارثية التي تعيشها المستشفيات الجزائرية في ظل انتشار فيروس الكورونا وعجز سياسة عبد المجيد تبون على التحكم في الأوضاع. لكن رغم هذه الاعتقالات والأحكام الجائرة في حق مواطنين أبرياء، ذنبهم الوحيد أنهم يحلمون بدولة العدل والقانون، إلا أنَّ هذا لم يُثبط من عزيمة النشطاء ولم يوقف نضالهم، بل تحُّدوا بطش النظام مسلحين بكلمة الحق وجعلوا من الفضاء الأزرق إعلاماً حراً يعبر عن آرائهم وينقل انشغالاتهم.

إتحاد صفحات الأحرار

إن كل هذا القمع والانتشار الرهيب للخلايا الالكترونية التابعة للنظام والهجوم الممنهج الذي تُمارسه على الأحرار وصفحاتهم، جعل مجموعة من الناشطين وأصحاب الصفحات الحُرّة يرون ضرورةً ملحة في التوحُد والتنسيق المنظم بينهم. فأصدروا بياناً جاءت فيه دعوةٌ لباقي الصفحات الحُرَّة إلى الانضمام لهذا الاتحاد، موضحةً أسبابه وأهدافه التي تلخصت في دعم الشعب الجزائري في حراكه السلمي ومساندته بكُل الآليات النضاليّة، وكذا حذّر اتحاد الصفحات من لُغة التخوين والطعن بالرأي المخالف الذي يُعتبر مخلباً يغرسه الاستبداد في جسد اللُّحمة الشعبية لتمزيقها، كما تجنَّبت هذه الصفحات ذكر أسمائها بالبيان تفادياً لكيد النظام وحمايةً لمسيريها. هدف المبادرة هو خلق واجهة إعلامية فايسبوكية مُوحدة لتُجابه حملات التضليل والتثبيط والتخوين، وفي المقابل تنقُل وتدعم المبادرات الخيّرة التي تخدم الرغبة الشعبية والحراك، وتكون سنداً أيضاً لمعتقلي الرأي. كما تطمح هذه المبادرة الى ان تصبح منصةٌ إعلامية حُرة تعمل على التنسيق بين النُّشطاء للرفع من وتيرة الاحتجاجات السلمية والتصعيد.

لقد تمكنت هذه المنصات الإلكترونية الجديدة من كسر احتكار الإعلام التقليدي للمعلومات والأخبار التي أصبحت أدوات في يد الأنظمة المستبدة تُحركها كيفما تشاء في غياب تام لحُرية الرأي، فمواقع التواصل الاجتماعي هي فضاءات تتمتعُ بالانفتاح والتشاركية وحرية النشر، مما جعل نجم هذا الإعلام الرقمي الجديد يسطع أكثر فأكثر. ورغم القيود القانونية والعقوبات القضائية التي تفرضها السلطة الجزائرية على هذه الفضاءات إلا أنها لم تتمكن من السيطرة عليها كما تفعل مع الإعلام التقليدي. ولم يقتصر التغيير الرقمي على أمر الأخبار وتداول المعلومات في تحدي السلطات ولكن الأمر تعدى ذلك للدخول في دهاليز الدولة حتى الأعماق وكشف ما كان لا يمُكن الكشف عنه في السابق وجعله متاحاً للجميع. فحتى الأحاديث الجانبية والاتصالات بين رجال السلطة وصور الاجتماعات واللقاءات وحتى الصور الشخصية باتت مهددةً أيضاً بالنقل إلى العلن والكلمةُ أصبحت محسوبةً لأنها مُهددة بالإذاعة في أي وقت.

وهكذا يتضح الدور الذي تلعبه الحرب الإلكترونية بالجزائر، فرغم هذا الصراع المحتدم بين النظام والثورة الشعبية إلاَّ أن الكفَّة تميل لصالح الشعب المنتفض، الذي لا يزال مُتمسكاً بمطالبه ومصراً على استكمال نضاله الذي لم يتوقف منذ 22 من فبراير 2019، رغم كيد النظام، سواء على مواقع التواصل الاجتماعي أو على الميدان فلن يهدئ بال هذا الشعب إلا عندما يحقق الدولة المدنية، دولة العدل والقانون والحريات الديمقراطية.

فرع حركة رشاد بالجزائر العاصمة

المديرية العامة للنهب الوطني

امیار ,شفیق مراد

- 2 فنادق
- 12 منزل
- 1 محطة بنزين
- 2 سفن
- 1 مصنع دجاج
- 1 مصنع أدوية
- 1 شاحنة
- 3 مصانع

عبد الغني هامل

- 3 أراضي
- 7 منازل
- 701 كغ
- 25 أجهزة إلكترونية

سليمة

- 4 منازل
- 9 محلات
- 7000 €

شهيناز

- 4 منازل
- 8600 €

المصدر

Le Soir D'ALGERIE

12-14/03/2020

© MOVI-Design

Le Courrier d'Algérie | l'Humanité | الحداث AL HADATH | MAGHREB INTELLIGENCE | algerie patriotique | ObservAlgerie

الهجمة الشرسة على وحدة الحراك

إن الهجمة الشرسة التي يتعرض لها كل المناضلين الأحرار في داخل الجزائر وخارجها وتحديدا حركة رشاد هي عملية ممنهجة من طرف الدولة العميقة بذراعها المخابراتي. فبعد فشل استراتيجية زرع فتنة "الزواف" وسط الشعب، بمحاولة شيطنة منطقة القبائل من خلال إذكاء الصراع العرقي "قبايلي / عربي" وعدم صلاحية خميرتها، نشهد إعادة رسكلة الخلاف الفكري "العلماني/ الاسلامي" الذي مهد له سعيد سعدي من خلال مقالاته المنشورة في مارس الماضي التي تعيد للذهن مساندته لإنقلاب العسكر على الخيار الشعبي في انتخابات 1991.

تستثمر الدعاية الاعلامية في عدة اتجاهات على الصعيد الداخلي والخارجي. فمن أشهر الأكاذيب التي تروجها بعض الأبواق علاقة مزعومة لحركة رشاد بدولة عربية واسلامية وصلت إلى حد الادعاء السخيف بتقديم تمويل لها بهدف زعزعت استقرار البلاد. الغريب في الأمر أن تلك الادعاءات لا تستند إلى أي دليل إثبات بل وحتى قرينة. هذا الافتراء الذي يروجه الذباب الافتراضي لا يعدو ان يكون زوبعة في فنجان ما تفتأ أن تخبو. إن الأبواق التي خرجت من سباتها لشتوي في هذه المرحلة الحساسة ـ بعد تعليق المسيرات الشعبية السلمية بسبب الكرونا ـ متهمة رشاد بالعنف تارة واللاوطنية تارة أخرى تتجاهل عمدا سجل مسيرة رشاد منذ تأسيسها في 2007 على مبدأ التغيير الجذري للطبيعة العسكراتية للنظام بالطرق السلمية. كما انها تتجاهل عمدا الجهد البيداغوجي المعتبر الذى اولته رشاد لنشر ثقافة المقاومة اللاعنفية من خلال أبحاث ووثائقيات متاحة على مواقع الحركة منذ سنوات. فحركة رشاد ومنذ تأسيسها تدعو إلى ضرورة تغيير منظومة الحكم الفاسدة بالطرق السلمية اللاعنفية من خلال ميثاقها ومن خلال كل كتابتها ومداخلات كل أعضائها في داخل الوطن وخارجه، كما تتمسك أشد التمسك بسلمية الحراك الشعبي ووحدته ونبذ كل فرقة وانقسام سواء أكان ايديولوجيا، عرقيا أو جهويا حتى تتحقق الدولة المدنية دولة العدل، والقانون وإرساء قواعد الديموقراطية التي تضمن حقوق كافة المواطنين دون تمييز.

ينبغي إدراك حقيقة أن هدف سلطة الأمر الواقع بهيمنتها المخابراتية هو القضاء على الحراك الشعبي من خلال زعزعة وحدته وتماسك اطيافه. وهذه الحقيقة تجعل الأحرار يحرصون كل الحرص على عدم الخوض في الصراعات الايدلوجية لأنها الخلطة الوحيدة التي بقيت لهذا النظام المتهالك والتي جربها في تسعينيات القرن الماضي أثناء محنة الجزائر. فهل هذه الخلطة مازالت صالحة في زمن وسائل التواصل الاجتماعي؟ ولماذا لم تتم هذه الهجمة عندما كانت المسيرات الشعبية في أوجها؟ أليس احتدام هذه الهجمة ضد رشاد والحراك لدليل على أن السلطة تسابق الزمن تخوفا من عودة زخم الحراك الموحد؟

فرع حركة رشاد بالأغواط

زوبعة في فنجان

أبدأ لن تنجرَّ حركة رشاد، للدخول في زوبعة من الصراعات العقيمة والاتهامات الباطلة، فغايتها واحدة وهي التغيير الجذري للنظام بالطرق السلمية اللاعنفية. وهدفها إقامة دولة العدل والحكم الراشد، هذا هو مبدئها منذ سنة 2007 ولغاية يوم الناس هذا لن تحيد عنه قيد أنملة. مهما كانت الاتهامات والهجومات فلن تدخل الحركة في صراع عقيم لا يُسمن ولا يُغني من جوع، ولا يخدم لا الجزائر ولا الشعب الجزائري. ان هذا الصراع لا يخدم سوى النظام الحاكم ويطيل في عمره.

ماذا سيستفيد مناضلٌ أياً كان توجهه وأياً كانت ايديولوجيته باختلاق صراع واهم، ويصب الزيت على النار بإحيائه للصراعات الأيديولوجية القديمة التي لن تخدم أحداً من غير هذا النظام والعودة بالشعب الجزائري لسنوات الدم والنار، الذي قاس وعان منها الكبير والصغير من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال. صراعٌ لم يستفد منه سوى تُجار الدم وسماسرة الحروب بإدخال الجزائر في دوامة عنف راح ضحيتها أكثر من 250 ألف قتيل و18 ألف مختطف وتراجعت البلاد عشرات السنوات إلى الوراء.

نأتي اليوم وبعد أن خرج فخامة الشعب الجزائري بالملايين في كل ربوع الوطن كباراً وصغاراً نساءً ورجالًا مُثقفون وبسطاء بكل مشاربهم يقولون بصوت واحد "مدنية ليست عسكرية"، "قبايلي عربي خاوة خاوة"، "حراكُنا ليس علماني وليس إسلامي"، "حراكنا شعبي"، فلماذا ننبش اليوم الماضي المرير الذي دفع ثمنه الشعب الجزائري بسبب حقد وغل البعض، وجهل البعض الآخر وأجندة آخرين.

إن هذا الحراك متواصل وسيُكمل طريقه غير آبه بالعقبات وبل سيعود أقوى مما كان عليه في البداية، فهو أملُ الشعب الجزائري في صناعة التغيير رغم كيد الكائدين وغباء وحقد الحاقدين. فقد قال الله سبحانه وتعالى (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم) ثم يُكمل سبحانه وتعالى كلامه بقول (والله يعلم وأنتم لا تعلمون). إن الهجوم على رموز الحراك يأتي من جهات متطرفة وصرخاتهم كأنها زوبعة في فنجان لن تزعج الكبير ولن توقظ الصغير. فهؤلاء اليوم يرثون وظيفة صاحب المهمات القدرة أحمد أويحي.

فرع حركة رشاد بالبليدة

النفقات العسكرية

من مظاهر عسكرة الدولة، تضخم حجم الإنفاق العسكري، إذ تتجه نفقاتنا العسكرية نحو الارتفاع كل سنة حتى أصبحنا نحتل مراتب الصدارة في التصنيفات العالمية، الجزائر 5 أكبر الدول المستوردة للأسلحة في العالم حسب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام والتسلح، إذ تمثل ميزانية التسلّح في الجزائر 25 % من ميزانية القارة الإفريقية برمتها 42.6 مليار دولار ونصف نفقات شمال إفريقيا 21.1 مليار دولار. المستفيد الأكبر من زيادة تسلح الجزائر هي روسيا بـ 59 % من الواردات والصين بـ 10 %.

تفوق ميزانية الدفاع (10.5 مليار دولار) مجموع ميزانيتي التعليم (6.8 مليار دولار) والصحة (3.5 مليار دولار). ميزانية الدفاع الجزائرية (10.5 مليار دولار) تفوق مجموع ميزانيات دفاع كل من مصر (4.4 مليار دولار) والمغرب (3.4 مليار دولار) وتونس (0.5 مليار دولار) مجتمعة البالغة (8.3 مليار دولار)، إذ تنفق الجزائر 3 أضعاف ما ينفقه المغرب على الدفاع و21 مرة ما تنفقه تونس. تنفق الجزائر على البحث العلمي (2.8 مليار دولار) ربع ما تنفقه على الدفاع، بينما تنفق اليابان على البحث العلمي (130 مليار دولار) ثلاثة أضعاف ما تنفقه على الدفاع (46 مليار دولار).

ميزانية الدفاع في الجزائر تستحوذ على 25 % من الميزانية السنوية، مقابل نسبة 17% في السعودية، و12% في ألمانيا، و7% في تونس، بل وتصل 5% فقط في اليابان.

لا تكشف السلطة تفاصيل مصروفاتها العسكرية، بل تكتفي بنشر رقم واحد هو إجمالي الميزانية التي تفوق عادة 10 مليار دولار، والغريب أنه لا يحق للبرلمان ولا لمجلس المحاسبة ولا للصحافة ولا لأي جهة مناقشة أو مراجعة ميزانية الجيش، يتشبثون بأن تكون هذه الميزانية رقماً واحداً في قانون المالية يذكر للمعرفة فقط من قبل البرلمان حين التصديق على الميزانية السنوية.

لكن مؤسسة "Jane's Information Group" الأمريكية كشفت جانبا من هذه الميزانية، إذ يصرف أكبر جزء من الميزانية الدفاع لدفع أجور الموظفين بـ 5.8 مليار دولار تمثل 55% من إجمالي النفقات، ثم نفقات شراء العتاد والعمليات والصيانة بـ 2.1 مليار دولار تمثل 20% من إجمالي النفقات، والمفارقة أن ميزانية البحث والتطوير 0.02 مليار دولار، تمثل 0.2% فقط من مجمل النفقات.

ترجع السلطة ارتفاع ميزانية الدفاع إلى ضرورة ضمان الأمن عبر الحدود ومحاربة الإرهاب ومكافحة التهريب وتطوير وعصرنة الجيش، وهي أسباب معقولة، لكن ارتفاع الميزانية نفسها يرجعه معارضون أيضاً إلى نفوذ الجيش في القرار السياسي بما يسمح له بطلب ميزانية أكبر، وكذا استرضاء القوى الكبرى عبر صفقات التسليح وما تدره هذه الصفقات من عمولات هائلة تذهب لجيوب بعض القادة العسكريين.

والآن ... ألم يحن الوقت لإخضاع ميزانية الدفاع للرقابة المدنية في البرلمان ؟

يمكنكم مطالعة اعداد مدنية على موقع

Yumpu

https://www.yumpu.com/ar/document/view/2020-/63494094

PayPal
إدعم حركة رشاد
paypal.me/MouvementRachad
رشاد RACHAD

كرة القدم جزءٌ من منظومة فساد كبرى

منظومة كرة القدم هي جزءٌ من منظومة الفساد الكبرى بالجزائر. ومعرفة آلياتها يجعلنا على دراية بحجم الفساد المُستشري في هذا النظام، حيث أن رئيس الفدرالية يُعيَّن بالانتخاب، وأعضاء المكتب يعيَّنون بمنطق الولاء والتوازنات دون أي مراعات للكفاءة أو المهنيَّة. كما أن قوانين الجمعيَّة العامة وُضعت على مقاس بعض الأعضاء الذين يوافقون على أي شيء وكل شيء، ولا يحق لهم المُعارضة أو الإدلاء بآرائهم وإلَّا يتعرضون للمضايقات أو يُهدَّدون بالفصل.

أما رئيس الرابطة فيجب أن يكون مُقرباً من دوائر السُّلطة ومطيعاً لهم، في حين أن رئيس لجنة الحُكَّام لا يُعين الحُكَّام ولا يقدر حتى على مُعاقبتهم. وكلُّ مُعارض لرئيس الرابطة أو اللّجان يُقصى بالقانون. أما الفرقُ الرياضيَّة فحالها حال الأحزاب السياسية بالبلاد، يُديرها ويمول مبارياتها عرَّابون انتهازيون، وحتى مواقيت المُقابلات تتدخل فيها السلطة الخفيَّة حسب ما يخدم مصالحها، لاختيار أنسب وقت لتلهية الشعب في حالة انشغال الرأي العام بالأوضاع السياسية أو الاجتماعية.

يصرفُ النظام الجزائري على هذه المنظومة أموالاً طائلةً دون محاسبة أو متابعة مصيرها. لا تتم مُسائلة أيّ عضو من هذه المنظومة كونهم مجنَّدون للولاء والتأييد والمساندة، حيثُ لم يحدث يوماً التحقيق في التسيير والتلاعبات داخل هذه الأندية الرياضيَّة، وكلُّ فساد يطفوا إلى السطح يتمُّ دفنه بشتى الطرق. وعليه فُيمكن القول بأن الهدف من كرة القدم في الجزائر هو مجرد مشروع للنهب وتوجيه الجماهير وإعطائها مجالاً للتعبير السياسي داخل الملاعب عوض الخروج إلى الشارع. والمُلفت للانتباه أنه بإعلام النظام مسموح انتقاد منظومة كرة القدم والحديث عن فسادها.

أمَّا الفريق الوطني لدى النظام فهو بمنزلة شركة سوناطراك، وأهميتهُ تتعدى الجانب الرياضي. يعيش النظام من عائدات البترول حيث كلَّما ارتفعت المداخيل استقوت على الشعب، وتقرَّب منها من يسمّون أنفسهم بالمعارضة والتفَّ حولها الانتهازيون والطامعون، فيسعى النظام إلى شراء السلم الاجتماعي بطرق وأساليب مختلفة. من جهتها تعمل الحكومة دوماً على إبعاد شركة سونطراك عن النقاشات السياسية والاقتصادية. فمن يعرف صفقاتها وميزانيتها أو طرق صرفها لمواردها يُدرك أن سلطة مديرها تعلوا على سلطة الوزير الأول، وهي الشَّجرة التي تُغطي غابة الإخفاق والفشل والتقصير وسوء التسيير، وتعاملاتها الخارجية أشبه بصفقات المافيا. أما الفريق الوطني لكرة القدم فيعتبره النظام مخدراً لجماهير الكرة والشعب، وأكبر دليل على ذلك هو أن وزير الشباب والرياضة يُعتبر وزيراً لكرة القدم والفريق الوطني. وأول ما يُسأل عنه عند تعيينه هو برنامج مباريات الفريق الوطني، إذ يحرص في الخرجات الإعلامية على مدح السُّلطة التي تهتم به وتوفر له شروط النجاح. أحياناً يكون الوزير مشرفاً على تنظيم مقابلات الفريق الوطني، حتى أنَّه يُمكن الجزم أن مصالح الولاية والبلدية تتجنَّد لأي مُقابلة أكثر من تجنُّدها اليوم لمحاربة وباء الكورونا. هذا ودائماً ما تُنسب انتصارات الفريق الوطني إلى النظام، وخيباته إلى المُدرب واللاعبين والفدرالية ذراً للرماد في الأعين.

إن اهتمام السلطة بالفريق الوطني يعود إلى التعلُّق الكبير للشعب الجزائري به، فتريد استغلال والاستفادة من ذلك سياسياً واجتماعياً، فلا فائدة مالية منه كتلك المحققة من سوناطراك. ومن الأمثلة المؤكدة لذلك: كأس الأمم الإفريقية بتونس سنة 2004، فقد اشتُغِلَّت فيها نتائج الفريق الوطني للتغطية على الصراعات التي حدثت تلك السنة، منها ترشُّح علي بن فليس وما خلَّفه في بيت الأفلان، وإبعاد الجنرال العماري وتثبيت العهدة الثانية. نذكر أيضاً مقابلة أم درمان التي غطَّت على مرور العهدة الثالثة وإضعاف صوت الرافضين لها. فمن سيسمع صوتهم وسط الأهازيج والهتافات فرحاً بانتصار الفريق الوطني، الذي رَوَت نشوته أغلب الشعب الجزائري في كافة رُبوع الوطن، وتزامن ذلك أيضاً مع ارتفاع أسعار البترول ومداخيل سوناطراك. وثالثُ مثالٍ على استغلال النظام لكرة القدم هو تأهُّل الفريق الوطني إلى الدور الثاني من مونديال البرازيل سنة 2014. وهو الأمر الذي أنسى البعض رُؤية رئيسٍ مقعد يريد الحكم مدى الحياة، وشجع مقربين من دائرة الحكم والقوى غير الدستورية على أن يستغلوا الأوضاع لنهب خيرات وأموال البلاد. فكأن إبعاد الجنرال توفيق لا حدث! وتسلُّط السعيد بوتفليقة لا يهُم، وتوالت الفضائح حتى أصبحت أمراً عادياً، إذ تزامن ذلك أيضاً مع عائدات قياسيَّة لشركة سوناطراك وإلهاء مُنهج للشعب بالسَّكن وإنجاز مشاريع وهمية ولونساج وغيرها.

أما مرحلة ما بين 2015-2018 فقد شهِدت تراجع نتائج الفريق الوطني، فحاولت السُّلطة خلق فوضى رئاسة الاتحادية للإلهاء وإبعاد المسؤولية عنها. فدعمت رجُلها محمد روراوة الذي قال: "لن أنسحب حتى يطلب مني ذلك الرجل الكبير" (ملمحا الى السعيد). ثم جاءَ خير الدين زطشي على طريقة تبون بعد حراك كروي متحكمٍ فيه، نصَّب رابح ماجر بأوامر فوقية رغم الرفض القاطع له من جميع فعاليَّات كُرة القدم. حتى جاء بلماضي الذي كان مطلبا شعبياً، وقبِلوا توليه أمور الفريق الوطني مُرغمين تفادياً للأسوأ. وكانت كأس إفريقيا 2019 الفرحة التي لم يتم ولم يكن ممكناً السطو عليها.

فرع حركة رشاد بسكيكدة

اطمئنوا، رشاد تشرب من ماء صاف

رشاد حركة سياسية تقوم على مبادئ وقيم، يمكن للجميع الاطلاع على ميثاقها على موقعها وصفحتها، والتحقق منها والتيقن أنها وفية لها. ان رشاد لا تسير في مهب الريح أو تغير توجهها لتركب موجة اللحظة، أو تدعم جانب المسيطر مهادنة، هذا ليس مسارنا ولا هي شيمنا. رشاد ثابتة في رسالتها المبدئية القيمية، ولا تشخصنها؛ عندما شنت عصابة قايد صالح حربا ضد من أسموهم زواف، دافعت رشاد على لحمة الجزائر ورفضت تخوين فئة من الشعب ظلما وواجهت التقسيم العرفي الآثم بلا هوادة أو مجاملة.

وعندما استبدلت العصابة المستجدة حربها، لتنتقل من اذكاء نعرة عرقية خسيسة، إلى تأجيج خلاف أيديولوجي مقيت، لتفتيت الشعب، كما فعلت سابقتها، لتحقق نفس الهدف القاضي بطحن المواطنين في حروب لن تنتهي، وتحرف معركته من معركة شعب ضد الاستبداد، إلى معركة اقتتال الأشقاء، اعتبرت رشاد أن المعركة ضد الاستبداد والمستبدين. وحذرت من كل من يقحم النعرات العرقية أو اللغوية أو الأيديولوجية، وبيّنت أنه ينهل من نفس المستقع، الذي نهلوا منه منذ 1962 لإحكام قبضتهم وسيطرتهم على الشعب.

لقد حدد ت رشاد الهدف: إرساء دولة مدنية، وإقامة دولة العدل والقانون. وحددت الوسيلة: نضال سلمي لن تحيد عنه. وحددت الخطوط الحمراء التي تحافظ على الجميع: لحمة الشعب ووحدة الوطن، واحترام تنوع الجزائريين، وحق الجميع، دون استثناء أو تفاضل، في التعبير عن أرائه وقناعاته، بسلمية وشفافية واحترام. وبهذا السلوك والقناعة الراسخة، فككت رشاد كل الألغام والمؤامرات، وفضحت كل الحيل ووضعت الأصبع على الجرح بوعي ومسؤولية وقناعة. وكما تعتبر حركة رشاد نفسها أنها جزء من الشعب، لا أكثر ولا أقل، وتناضل ضمنه في مطالبه، لأنها تشعر بما يشعر به، تتألم لما يتألم به وتفرح لأفراحه، وتقاسه آلامه وآماله.

من أجل ذلك، تتحمل رشاد كل أذى، ولن تثنينا كل الدسائس والمكائد عن خيارنا، لأننا نعتبر ذلك تضحية يجب دفعها من أجل أن تتعافى الجزائر وشعبها المكلوم الكريم. ولن نغير مبادئنا ولن نخطئ الهدف ولا الوسيلة، وسنظل نصدع بها: دولة مدنية، ونحرص على التغيير الشامل والنضال السلمي، الطريق الوحيد الكفيل بالتصدي الفعال ضد الاستبداد وإرهاب الدولة البوليسية. أما الدليل على نجاعته، أنه أقض مضجع كافة العصابات، كما نشهده مما تكشف من حالة هستيرية وحقد وحملة هوجاء ضد كل من يحرص من الأحرار على هذا المسار التحرري.

تاريخ الجزائر العسكراتي وتحدي تمدين الدولة الجزائرية

https://youtu.be/ThI8WccwK-Y

وفيات الأطقم الطبية بسبب كورونا
Décès corps médical Covid-19

أقرور محمد، العربي دبش، علي صبري هلال، عليش، عامر محمد، عصيد ناصر
عياوي آسي، بيوض أحمد، بدار محمد، بضياف سعيد، بلعطار عبد الفتاح
بلحمرة محمد، بن شريف جيلالي، بن دقيش، بن هجيرة بحوس، بن حمادة خالد
بن هارون الحاج، بن قويدر علي عبد القادر، بن مرزوقة بنسور، بن مبارك سمير
بن سماعيلي هشام، برماد كمال، بروال شعبان، بوعروج محمد، بوضياف داليلة
بوضياف سعيد، بودبيسة وفاء، بوحميدة سليمان، بوخاري حمزة، بوراوي احسن
بوراوي جلول، بريمي رابح، شعبان بروال، شعبي عبد الحق، شيلة سمير
ثرثاب عمر، دبوز سليمان، جماعكير نورالدين، جلماني حاني عبد الرحمان
جلولي عبد الكريم، جوامعة صادق، دواجي عيسى، العيساوي أنيسة، الكولي
حسينات، الحشري فوزي، قفي مسعودي، حاج محمد عمر، حماني الهاشمي
حمودي كريم، حاسي عبد الرحمان، حوحو محمد، كازاوي حاج براهيم
قزي الحشري، قبايلي فاروق، كرميش موسى، كسار سفيان، قبي بن طالب
قويدر عبد القادر، قويدر بن علي عبد القادر، لعجابي عواطف، لعريبي بن نوالي
لطرش سليم، لباح نصري، لراري جمال الدين، مفتوح عبد الحليم، معلاوي عبد
الرحيم، مكاوي عطية، ميهوبي نور الدين، ميلودي عبد الحميد، نابتي الهادي
نصري صديقة، أورابح عبد الحميد، رحال احسن، رقاوي مراد، سعادنة عبد النور
محمد، سعادنة كيتوم، صفراوي رحيمة، سعسع السعيد، سي أحمد المهدي
تيلماتين عبد النور، توات محمد، يوسفي محمد، زاوش جمال، عوايشية الحفصي
بوراوي جلول، بريمي رابح، شعبان بروال، شعبي عبد الحق، شيلة سمير

Akrour Mohamed, Alarbi Debch, Ali Sabri Helal, Alliche, Amer Mohamed, Assid Nacer, Aynaoui Assia, Baoud Ahmed, Bedar Mohamed, Bediaf Saïd, Belatar Abdelfetah, Belhemra Mohamed, Bencherif Djilali, Bendekich, Benhadjira Bahous, Benhamada Khaled, Benharoun Elhadj, BenKaouider Abdelkader, Benmarzougha Bensouna, Benmebarek Samir, Bensmaili Hicham, Boudiaf Dalila, Boudiaf Saïd, Boudissa Wafa, Bouhmida Slimane, Boukhari Hamza, Bouraoui Ahcen, Bouraoui Djeloul, Brimi Rabah, Chaaban Beroual, Chaabi Abdelhak, Chebila Samir, Cherchab Omar, Debouz Sliman, Djamaakbir Nourredine, Djelmani Hani Abderrahmane, Djelouli Abdelkrim, Djouamaa Sadek, Douadji Aissa, Elaissaoui Anissa, Elkouli Hssinat, Elmachri Faouzi, Feghi Messaoudi, Hadj-Mohamed Omar, Hamani Elhachmi, Hammoudi Karim, Hassi Abderrahmane, Houhou Mohamed, Kazaoui Hadj Brahim, Kazi Elmachri, Kebaili Farouk, Kermiche Moussa, Kessar Sofiane, Kobsi Bentaleb, Kouider Abdelkader, Ladjabi Awatif, Laribi, Benouali, Latrech Salim, Lebah Samir, Lerari Djameleddine, Meftouh Abdelhalim, Meghlaoui Abderrahim, Mekaoui Attia, Mihoub Noureddine, Miloudi Abdelhamid, Nabti Elhadi, Nasri Sadika, Ourabah Abdelhamid, Rahel Ahcene, Refaoui Mourad, Saadna Abdenour Mohamed, Saadna Kitoum, Safrawi Rahima, Sasa Saïd, Si-Ahmed Elmahdi, Tilmatine Abdenour, Touat Mohamed, Yousfi Mohamed, Zawech Djamel, Aouaichia Elhafsi, Bendekich

Bendekich, Bediaf Saïd, Brimi Rabah, Assid Nacer

© MOVI-Design